



- ❑ الخلط ما بين التعامل والوسيلة و عدم الوقوف على كل منهم على حدى إعمالا لصحيح القانون .
- ❑ التوسع فى صور الوسيلة المستخدمة من الجانى فى ارتكابه لجرائم الاتجار بالبشر فى حين انها قد وردت على سبيل الحصر
- ❑ عدم استيضاح القصد الجنائى الخاص الواجب لقيام الجريمة و هو الاستغلال أيا كانت صورته .
- ❑ اغفال ضبط كافة الأدلة التى تفيد التحقيق و الوقوف على قيام الجريمة و نسبتها لمرتكبيها.
- ❑ عدم تبيان مدى الارتباط بين جريمة الاتجار بالبشر و غيرها من الجرائم .





خاتمة

□ يُظهر القانون المصري التزاماً واضحاً بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، من خلال وضع إطار قانوني شامل يتضمن تعريفاً واضحاً للجريمة، وتحديداً لأركانها وشروطها، ووضع عقوبات رادعة، بالإضافة إلى دور القضاء المصري ممثلاً في محكمة النقض في ترسيخ المبادئ القانونية التي تضمن التطبيق السليم للقانون وحماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، تبقى مكافحة الفعالة لهذه الجريمة مرهونة بالتعاون الشامل بين كافة الجهات المعنية، وتطوير الآليات اللازمة للكشف عنها وحماية ضحاياها.

